

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى

الأدلة التي ثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي (١) :

١ - كتاب الله - تعالى -،

٢ - سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛

فلا ثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.

وعلى هذا فما ورد إثباته لله - تعالى - من ذلك في الكتاب أو السنة وجب إثباته،

وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه، مع إثبات كمال ضده،

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما:

١ - وجب التوقف في لفظه؛ فلا يُثبت ولا يُنفي لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.

٢ - وأما معناه فيفصل فيه؛ فإن أُريد به حق يليق بالله - تعالى - فهو مقبول، وإن أُريد به معنى لا

يليق بالله - عز وجل - وجب رده.

فما ورد إثباته لله - تعالى:

كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله - تعالى - دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام.

ومنه: كل صفة دل عليها فعل من أفعاله؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء

للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تخص أنواعها فضلاً عن أفرادها "وَيَفْعَلُ

اللَّهُ مَا يَشَاءُ" [إبراهيم: ٢٧] .

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦ و ٢٩٨) ، والمحوية (ص ٢٧١) ، وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥) .

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها.

ومنه: الكلام، والمشية، والإرادة بقسميها: الكوني والشرعي؛ فالكونية بمعنى المشية، والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه: الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها [١].

ومما ورد نفيه عن الله - سبحانه - لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفو ونحو ذلك.

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه: لفظ (الجهة)؛ فلو سأل سائل: هل ثبت لله تعالى جهة؟

قلنا له:

١ - لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتاً ولا نفيًا، ويعني عنه ما ثبت فيما من أن الله - تعالى - في السماء.

٢ - وأما معناه؛ فإما أن يراد به:

أ - جهة سفلى.

ب - أو جهة علو تحيط بالله.

ج - أو جهة علو لا تحيط به.

(١) قال المؤلف: أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

قلت: انظر توضيح مقاصد العقيدة الواسطية؛ فكثير منها شكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الواسطية.

فالأول باطل؛ لمنافاته لعلو الله - تعالى - الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل - أيضاً -؛ لأن الله - تعالى - أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق؛ لأن الله - تعالى - العلي فوق خلقه، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة: السمع، والعقل.

فأما السمع فنه: قوله تعالى: "وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ" [الأنعام:

١٥٥] ، وقوله: "فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ

تَهْتَدُونَ" [الأعراف: ١٥٨] ، وقوله: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا" [الحشر: ٧] ،

وقوله: "مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا" [النساء: ٨٠] ،

وقوله: "فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" [النساء: ٥٩] ، وقوله: "وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ" [المائدة:

٤٩] . إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة؛

لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي - صلى الله عليه وسلم - والرد إليه عند التنازع، والرد إليه

يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم - المأمور به في القرآن؟!

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يردّ النزاع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد أمر الله به في القرآن؟!

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟!

ولقد قال الله تعالى: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ" [النحل: ٨٩] ، ومن المعلوم أن كثيراً من

أمور الشريعة العلية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله - تعالى - من أمور الغيب

التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

التعليق

مضمون هذه القاعدة: أن المعول عليه في معرفة الله بأسمائه وصفاته هو الكتاب والسنة.

فكل ما أخبر الله به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله وجب الإيمان به ، فإن الله - تعالى - أمر بالإيمان به وبرسوله وكتابه "فامنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا" [التغابن: ٨] ، فهذا يتضمن الإيمان بكل ذلك ، وهذا معنى قولنا: أن أسماء الله وصفاته توقيفية ، يعني: إنما يعول فيها على توقيف الشرع ، ونص الشرع ، ودلالة الشرع.

وصفاته تعالى إما صفات ثبوتية أو صفات سلبية ، لكن الصفات السلبية هي صفات النفي ، والنفي - كما تقدم - لا يكون مدحاً إلا إذا تضمن إثباتاً لكمال؛ فالله - تعالى - موصوف بإثبات صفات الكمال؛ كالحياة والسمع والبصر والفعل فهو فعال لما يريد ، وموصوف بنفي النقائص.

والنقائص منها ما نص على نفيه في الكتاب والسنة؛ كالنوم والسنة والموت واللغوب والأود [١] والغفلة والضلال والنسيان، وكما في السنة: "إنكم لا تدعون أصم" [٢] فيه تنزيه الله - تعالى - عن الصمم.

ومن النقائص ما لم يصرح بنفيه، لكن إثبات أحد الضدين نفي للآخر: فإثبات العلم يتضمن نفي الجهل وكل ما ينافي العلم ، وإثبات الحياة فيه نفي للموت وكل ما ينافي كمال الحياة ، وإثبات القدرة يتضمن نفي العجز وكل ما ينافي كمال القدرة ، وإثبات القوة يتضمن نفي الضعف وكل ما يستلزم الضعف ، وإثبات السمع يتضمن نفي الصمم عن الله وكل ما ينافي كمال السمع ... وهكذا.

أما ما لم يدل على نفيه ولا على إثباته دليل بوجه من الوجوه ، لا بالنص ولا بطريق التضمن ولا بطريق اللزوم ، فإنه يجب التوقف فيه ،

(١) كما في قوله تعالى: "ولا يؤوده حفظهما" [البقرة: ٢٥٥] ومعناه: لا يشق على الله - تعالى - ولا يعجزه ولا يكرهه ولا يثقله حفظ هذه العوالم العلوية والسفلية؛ انظر: الصفدية (٣٥٢) ، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص ٥٤) .

(٢) تقدم في صفحة رقم (٠٠٠) .

فالنقائص:

١ - منها ما هو منصوص على نفيه.

٢ - ومنها ما يعلم نفيه بإثبات ضده.

٣ - ومنها ما يعلم نفيه بطريق اللزوم.

فكل ما يستلزم النقص فإنه يجب نفيه عن الله , قالوا مثل: الحزن، والبكاء، والأكل، والشرب، وكذلك أدوات الأكل , وكذلك مما نزه الله نفسه عنه: الصاحبة، والولد... وهكذا كل ما يتصل بهذا فإنه يجب تنزيهه - تعالى - عنه.

ومن الأمثلة في هذا: (الأذن) لله - تعالى - فهذه مما يجب التوقف فيها، فلا تنفى ولا تثبت، لأنه ليس عندنا ما يدل على إثباتها نصاً ولا لزوماً ولا تضمناً [١].

وأما ما أحدثه المتكلمون من العبارات المحدثه التي أضافوها لله , فهذه فيها التفصيل الذي ذكر الشيخ , مثل: الجسم، والجهة، والحيز، والمتحيز، والمركب؛ فهذه ألفاظ مبتدعة وجمهورهم يقولون: إن الله ليس بجسم، ولا في جهة، وليس بمركب , فيقال: هذه الألفاظ:

أولاً: محدثة لم يأت في الكتاب ولا في السنة النص على إثباتها ولا نفيها.

وثانياً: هي ألفاظ مجملة تحتمل حقاً وباطلاً.

ولهذا الواجب أن يستفصل ممن تكلم بها ويسأل عن مراده:

١ - فإن أراد حقاً قبل.

٢ - وإن أراد باطلاً رد.

٣ - وإن أراد حقاً وباطلاً مُبَيَّن، فقبل الحق ورد الباطل.

(١) شرح الرسالة التدمرية (٣٩٥) .

فالجسم له معانٍ , فله معنى في اللغة ومعاني اصطلاحية كلامية , فإذا قال قائل: الله - تعالى - ليس بجسم .

قلنا: ما تريد بالجسم؟

فإن قال: الجسم هو الذي تقوم به الصفات , لأن ما قامت به الصفات فهو جسم .

نقول: هذا باطل؛ فالله - تعالى - تقوم به الصفات , فلا يجوز نفي الجسم بهذا المعنى. وإذا قال: المراد بالجسم هو: المركب من الجواهر المفردة.

قلنا: هذا المعنى في نفسه باطل , ونظرية الجوهر الفرد والجواهر المفردة هي في نفسها باطلة [١].

فإذا قيل: إنه - تعالى - ليس بجسم، أي: ليس بمركب من الجواهر المفردة؛ فنقول: هذا حق.

وإذا قال: الجسم هو الذي يقبل الإشارة , فيقول: الله ليس بجسم أي لا يقبل الإشارة.

قلنا: هذا باطل , فالله - تعالى - يقبل أن يشار إليه , فالرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو أعلم الخلق به أشار إليه بأصبعه في أعظم جمع وقال: "اللهم اشهد" [٢] , وتقول: الله فوق وتشير إليه.

وإذا قال: الجسم هو القائم بنفسه.

قلنا: هذا حق لا يجوز نفيه , فالله قائم بنفسه.

فلفظ الجسم منه معان لا يجوز نفيها عن الله , وله معان يجب نفيها , ومنها معان يمكن أن يقال: يتوقف فيها.

(١) مجموع الفتاوى (٣٦ / ١١٣) ، جامع المسائل (المجموعة الخامسة / ١٦٨ وما بعدها) ، الرسالة الصفدية (١٤٤) ، درء تعارض العقل والنقل (١ / ١١٩ ، ٣ / ٣٥٥ ، ٤ / ٢٠١ مهم) ، منهاج السنة النبوية (٢ / ١٣٤ وما بعدها) ، وقال في المنهاج (٢ / ١٣٩) : فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة، قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، لا من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين ... وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل والعيان، ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس ... وانظر: شرح الرسالة التدمرية (١٧٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٢١٨) من حديث جابر - رضي الله عنه -؛ وأصل تقرير النبي - صلى الله عليه وسلم - للصحابة في حجة الوداع بقوله: "اللهم اشهد" ثابت في الصحيحين.

ومن الألفاظ المجملة ما ذكره الشيخ: لفظ (الجهة) , وقد ذكر شيخ الإسلام هذا المعنى في القاعدة الثانية في التدمرية [١] فذكر قاعدة في الألفاظ المحدثه المجمله فذكر لفظ (الجهة) , ولفظ (التحيز) أو (المتحيز) .

فلفظ (المتحيز) إن أريد به الذي تحيط به الأوعية والأمكنة؛ فالله ليس بمتحيز لأنه لا يحيط به شيء , وإن أريد بالمتحيز المنحاز المتميز عن العالم , فوق جميع العالم؛ فنعم هو - تعالى - متحيز؛ فنفي هذا المعنى باطل ونفي الأول حق .

ثم ختم الشيخ هذه القاعدة بذكر الأدلة عليها، وهو كل ما في القرآن من الأمر باتباع القرآن واتباع الرسول , وطاعة الله ورسوله , والإيمان بالله ورسوله , فكلها تتضمن الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه أو وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛ والله أعلم .

(١) التدمرية (ص ٢٠٥) .

القاعدة الثانية

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف،

لا سيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها (١) .

ودليل ذلك: السمع، والعقل .

أما السمع:

فقوله تعالى: "نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ" [الشعراء:

١٩٣ - ١٩٥] .

وقوله: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" [يوسف: ٢] .

وقوله: "إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" [الزخرف: ٣] .

وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي .

وقد ذم الله - تعالى - اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: "أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ" [البقرة: ٧٥] ، وقال تعالى: "مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا" [النساء: ٤٦] الآية .

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمرادها من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين؛ فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة .

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٢ و ٤/ ٢٦ و ٥/ ١٩٥، ٢٥٧ و ٦/ ٥١٥ و ٣٣/ ١٧٧) ،
والحموية (ص ٢٧١) ، شرح الرسالة التدمرية (٢١١ وما بعدها) ، توضيح مقاصد العقيدة
الواسطية (٣٣) .

التعليق

لا شك أن الواجب في كلام الله وكلام رسوله إجراؤه على ظاهره؛ بل هذا هو الأصل في حمل كلام أي مخاطب ، ما لم يَقم دليل يوجب صرفه عن ظاهره ، وإلا لما كان الكلام بياناً ولا دالاً على مراد المتكلم.

فالأصل أن الكلام يبين به المتكلم مراده ، ولا يأتي الخلل إلا:

١ - من نقص بيانه وفصاحته؛ فقد يتكلم بكلام لا يدل على مراده بسبب عجزه وضعف بيانه وعدم فصاحته.

٢ - أو إرادة التلبس على المخاطب؛ فيخاطبه بخلاف مراده حتى يفهم من ذلك الكلام خلاف المراد.

ولهذا ذكر شيخ الإسلام [١] أنه إذا توفرت هذه المقومات وهي: العلم، والبيان، والنصح = لزم من ذلك أن يتحقق البيان ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - أعلم الخلق وأفصحهم وأنصحهم فوجب أن يدل كلامه على مراده أتم دلالة وأكمل بيان.

وخلاف ذلك حَمَلُ لكلام المتكلم على معان قد يحتملها لكن بغير حجة وهذا هو التحريف؛ فالتحريف: صرف الكلام عن ظاهره بغير حجة ، ويسميه المتأخرون تأويلاً ، فيقولون التأويل: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل ، لكن الشأن في ذلك الدليل.

(١) الحموية (٢٨٠ - ٢٨٢) .

فأهل التأويل من نفاة الصفات - لأن نفاة الصفات طائفتان مفوضة ومؤولة كما تقدم [١] - يفسرون نصوص الصفات بخلاف ما تدل عليه ، ثم يضطربون في هذا التأويل ، فيصرفون كلام الله وكلام رسوله عن ظاهره بغير حجة؛ بل بشبهات يسمونها عقليات ، وهي في الحقيقة جهليات، وقد عمدوا إلى أفضل أنواع النصوص - وهي نصوص الأسماء والصفات - فصرفوها عن ظواهرها ، بناء على ما أصَّلوه بالشبهات الباطلة من أنه - تعالى - لا تقوم به الصفات؛ فالجهمية والمعتزلة لما أصَّلوها نفي الصفات لا بد أن يكون لهم موقف من هذه النصوص ، كيف يصنعون بها؟ فلجؤا إلى التأويل، فصارت النصوص عندهم لا تدل على إثبات الصفات.

يقول شيخ الإسلام في التدمرية [٢]: (القاعدة الرابعة: وهي أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو في كثير منها، أو أكثرها، أو كلها = أنها تماثل صفات المخلوقين؛ ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنَّ أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: إنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللاتئة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنَّه السيئ الذي ظنَّه بالله ورسوله - حيث ظنَّ أن الذي يفهم من كلامها هو التمثيل الباطل - قد عطَّله ما أودع الله ورسوله في كلامها من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللاتئة بجلال الله - تعالى -.

(١) تقدم في صفحة (٠٠٠) .

(٢) التدمرية (ص ٢٣٤) .

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب - تعالى - .

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عَطَّلَ صفات الكمال التي يستحقها الرب - تعالى -، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعَطَّلَ النصوص عما دَلَّت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بال مخلوقات، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل؛ فيكون ملحدًا في أسمائه وآياته).

وذكر الشيخ ابن عثيمين هنا: أن التحريف سبيل اليهود، فاليهود نعتهم الله بالتحريف، فهؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن شابههم كل بحسبه، قد شابهوا اليهود في تحريف كلام الله كما قال تعالى: "يحرفون الكلم عن مواضعه" [النساء: ٤٦]، وقال: "يحرفون الكلم من بعد مواضعه" [المائدة: ٤١]، وهذا سبيل كل مبطل، فكل مبطل تعارض النصوص مذهبه فإنه يقف منها هذا الموقف، يلتمس لها التأويلات ليتخلص منها هذا فيما لم يقدر على رده، أما ما قدر على رده دفعه، وقال: هذا كذب، هذا لم يصح، هذا خبر آحاد وما أشبه ذلك، فإن لم يقدر على الرد بطريق من الطرق ذهب إلى التحريف، وحقبة التحريف صرف الكلام عن ظاهره إلى غيره بغير حجة توجب ذلك [١].

(١) يشهد لهذا ما نقله الدارمي في رَدِّهِ عَلَى بَشْرِ الْمَرْبِيِّ (٢ / ٨٦٨): لا تُرَدُّهُ ففتضحوا، ولكن غالطهم بالتأويل، فتكونوا قد رددتموها بلطف! إذ لم يمكنكم رُدُّها بعنف!!
وانظر: توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (١٦٥، ١٧٤).

والشيخ محمد - رحمه الله - استدل على هذه القاعدة بأن الله أخبر أنه خاطب عباده بلسان عربي مبين , فوجب حمل كلام الله على ما يقتضيه اللسان العربي , وإلا لما كان بياناً ولهذا الذين حرفوا النصوص أو فوضوا فيها لزم من قولهم: أن القرآن ليس هدى ولا بياناً ولا شفاء , فالهدى والبيان والشفاء يكون بالكلام البين الذي يدل على معان بحسب ظاهره , أما إذا قيل: إن هذا الكلام لا يدل على شيء ولا يفهم منه شيء لم يكن هدى ولا بياناً ولا شفاء , أو قيل: إنه يدل على معان هي خلاف الظاهر فكذلك يكون المتكلم ملغز بكلامه لا مبين.

وإجراء النصوص على ظاهرها هو موجب الشرع - كما قال الشيخ - للأدلة التي ذكرها , وهو موجب العقل كما قلنا: إن الواجب حمل كلام المتكلم على ظاهره دائماً , سواء كان كلام الله أو كلام الرسول أو كلام سائر المخاطبين إلا أن يدل دليل على وجوب حمله على خلافه؛ هذا هو الأصل وهذا هو المعروف في عرف العقلاء؛ والله أعلم.

القاعدة الثالثة

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع:

فمنه قوله تعالى: "كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ" [ص: ٢٩].

وقوله تعالى: "إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" [الزحرف: ٣].

وقوله - جل ذكره: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ" [النحل: ٤٤].

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه، ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.

وكون القرآن عربياً ليعقله من يفهم العربية يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي - صلى الله عليه وسلم - القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل:

فلأن من المحال أن ينزل الله - تعالى - كتاباً أو يتكلم

رسوله - صلى الله عليه وسلم - بكلام يقصد بهذا الكتاب، وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله - تعالى -، وقد قال الله - تعالى - عن كتابه: "كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ" [هود: ١].

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات [١].

وبهذا علم بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات، ويدعون أن هذا مذهب السلف، والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله - عز وجل -.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ (العقل والنقل) (ص ١١٦ / ج ١) المطبوع على هامش (منهاج السنة): (وأما التفويض: فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحضناً على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله - إلى أن قال (ص ١١٨): وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه؛ بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، قال: ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدىً وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين الناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشككة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ. كلام الشيخ؛ وهو كلام شديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد - رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم -.

التعليق

هذه القاعدة هي مضمون القاعدة الخامسة في التدمرية؛ يقول شيخ الإسلام: (القاعدة الخامسة: أنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه، فإنَّ الله - تعالى - قال: "أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" [النساء: ٨٢] ، وقال: "أفلم يتدبروا القول" [المؤمنون: ٦٨] ، وقال: "كُتِّبَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مَبَارَكٌ لِيَدَّبُرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ" [ص ٢٩] ، وقال: "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالها" [محمد: ٢٤]

فأمر بتدبر الكتاب كله) [١].

والوجهان - كما ذكرهما الشيخ محمد رحمه الله - نعلمهما من جهة المعنى ، فنعلم معانيها ونفهمها ونتدبرها ونعرف ربنا بها ونعرف مراده من هذه الأخبار ، ونعرف مراده من الإخبار عن اليوم الآخر ، ولكن لا نعلمها من جهة حقائقها وكيفياتها ، فلا يلزم من العلم بمعنى الشيء إجمالاً الإحاطة به .

وهذا كثير ، ولعله يكون حتى في المحسوسات فالشمس نعلمها ونعرفها ويراهها الناس ، لكن هل يحيط الناس بها؟ وهل يحيط الناس بحقيقتها وما هي عليه كما خلقها الله؟ قد يعرفون أشياء لكن هل يعرفون حقيقة الشمس على ما هي عليه كما خلقها الله - سبحانه وتعالى -؟

والشيخ - رحمه الله - في التدمرية [٢] ضرب مثلاً للعجز عن معرفة الكيفية بالروح؛ فهذه الروح التي في الناس وبها حياتهم ولها شأن وصفات وهي معروفة ، ومع ذلك لا يدرك الناس كنهها أبداً ، والعقول عاجزة عن تكييفها ، فإذا كانت العقول عاجزة عن تكييف الروح فهي عن تكييف ذات الرب وصفاته أعجز .

وذكر شيخ الإسلام في القاعدة الخامسة الدليل على الوجه الأول ، وهو نفس ما ذكره الشيخ محمد فذكر آيات التدبر: "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالها" [محمد: ٢٤] ، وقوله تعالى: "أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" [النساء: ٨٢] ، وقوله تعالى: "أفلم يدبروا القول" [المؤمنون: ٦٨] ، وقوله تعالى: "كُتِّبَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مَبَارَكٌ لِيَدَّبُرُوا آيَاتِهِ" [ص: ٢٩] ، ثم قال: (فأمر بتدبر الكتاب كله) [٣].

(١) التدمرية (ص ٢٥١) .

(٢) التدمرية (ص ١٦٩) .

(٣) التدمرية (ص ٢٥١) .

إذن؛ فالقرآن كله يمكن فهمه ، وأعظم ذلك وأوله وأولاه نصوص الصفات ، فهي أشرف كلام الله ، وأشرف آي القرآن ، لأن أشرف العلوم الشرعية هي العلم بالله بأسمائه وصفاته ، وأما الوجه الثاني الذي لا نعلمه فاستدل له بقوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله" [آل عمران: ٧] ، والتأويل في هذه الآية ولاسيما على قراءة الجمهور - وهي: الوقف على لفظ الجلالة - هو الحقيقة التي يؤول إليها الشيء ، فلا يعلم تأويل ما تشابه من القرآن ، يعني لا يعلم حقيقته وما يؤول إليه إلا الله ، فلا يعلم كنه ذات الرب وصفاته ولا كنه ما أخبر به عن اليوم الآخر إلا الله ، حتى إنه سبحانه في الحديث القدسي قال: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطرَ على قلبِ بشر" [١] .

وفي آيات الأمر بالتدبر وذم المعرضين عن تدبر القرآن: الرد على أهل التفويض، وهذا هو المقصود من تقرير هذه القاعدة ، وأهل التفويض هم الذين يقولون: إن نصوص الصفات لا يعلم أحد معناها ولا الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، فلا يعلم معناها إلا الله؛ ولهذا سماهم الشيخ في الحموية أهل التجهيل [٢] ، لأنهم بزعمهم هذا يجهلون الرسول - صلى الله عليه وسلم - والصحابة بمعان كلام الله؛ بل على قولهم: إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتكلم بما لا يعلم معناه من حديثه ، فأحاديث الصفات - أيضاً - لا يعلم معناها إلا الله ، فقولهم يتضمن أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتكلم بما لا يعلم ويعقل معناه ، وكفى بهذا فساداً ، وكفى بهذا طعنا في كلام الله ، وفي حكمة الله وفي كلام الرسول وقدره - صلى الله عليه وسلم - ، سبحانه الله ما أقبح هذا الكلام وهذا المذهب ، مع أن كلمة التفويض يستروح لها بعض الناس ويظنون أن مذهب التفويض حق ، ولا يعلمون أنه يستلزم أموراً باطلة ، منها: أن القرآن ليس هدى ولا شفاء ولا بياناً ولا فيه تعريف بالله بما يجب له وما يجوز عليه وما يمتنع عليه .

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٨٢٤) عن أبي هريرة - رضي الله عنه

(٢) الحموية (ص ١٩٥ - ٢٠٧) .

فأهل التفويض معطلة نفاة لصفات الله ، فالمعطلة لاسيما من الأشاعرة ونحوهم من الماتردية: منهم من يخوإلى التفويض ، ومنهم من يخوإلى التأويل ، أما الجهمية والمعتزلة فالغالب عليهم والأصل فيهم هو التأويل .

ولهذا يقول الشيخ - رحمه الله - في التدمرية ينعت هؤلاء الذين يفرقون بين الصفات يقول: (الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض وإما التأويل) ، يعني بعضهم يقول بالتفويض وبعضهم يقول بالتأويل والكل ينبغي؛ فمثلا من الصفات التي ينفيها الأشاعرة الاستواء على العرش ، فكلمهم يتفقون على نفي حقيقة الاستواء على العرش والعلو والارتفاع على العرش ، فينفون العلو ، لكن ماذا يعتذرون عن الآية؟

أهل التأويل يقولون: استوى بمعنى استولى هذا نموذج من تأويلاتهم ، وأهل التفويض يقولون: الله أعلم بمراده لا ندري ما معنى "الرحمن على العرش استوى" [طه: ٥] ، فاتفقوا على نفي الاستواء على العرش ، واختلفوا في موقفهم من الآية، وقل مثل ذلك في سائر نصوص الصفات التي ينفيونها ، مثل: النزول، والغضب، والرضا، وغير ذلك.

فمثلاً في آيات المحبة والرضا والغضب والسخط ، فأهل التأويل منهم من يفسر هذه الصفات بالإرادة إما بإرادة الإنعام أو الانتقام أو ببعض مخلوقات من الثواب والعقاب ، وأهل التفويض يقولون: الله أعلم بمراده ، لا ندري ما معنى "يحبهم" [المائدة: ٥٤] ، ولا ندري ما معنى "يحب الذين يقاتلون" [الصف: ٤] ، ولا ندري ما معنى "غضب الله عليهم" [المتحنة: ١٣] ، فكما قال شيخ الإسلام في آخر الكلام الذي نقله الشيخ محمد: هؤلاء جعلوا أشرف ما في القرآن وهي نصوص الصفات غير معلومة ولا ينتفع بها ، ويلزم على قول هؤلاء إن الكتاب والسنة ليسا طريقا لمعرفة الله وإنما يعرف الله بالعقول ، وعلى هذا فكل صاحب فكر يدعي أن ما أدركه بعقله هو الواقع وهو الحق ، ولهذا نصَّ شيخ الإسلام في الحموية [١] على أنه يلزم على قول أهل التفويض وأهل التأويل أن ترك الناس بلا رسالة أهدى لهم ، لأن هذه النصوص - على زعمهم - ما دلت على الحق في باب معرفة الله ، وما دلت على الحق المطابق للواقع ، فأهل التأويل والتفويض كلهم يتفقون على أن هذه النصوص لا تدل على إثبات صفات قائمة بالرب سبحانه ، لا صفات ذاتية ولا فعلية - تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً -؛ والله أعلم.